CTCPM
الائتلاف التونسي
لإلغاء عقوبة الإعدام

تونس في 27 سبتمبر 2020

إلغاء الإعدام...انتصارا للحقّ في الحياة

يُتابعُ الائتلاف التونسي لإلغاء عقوبة الإعدام بكل انشغال الحملة الجديدة التي تستهدف مناضلات ومناضلي حقوق الإنسان المدافعين عن القيم المناهضة لكافة أشكال انتهاك الحقّ في الحياة والحريات الفردية والعامة التي ناضل وضحّى من أجلها شعبنا في الفترة الدكتاتورية في تونس ،وذلك اثر الجريمة النكراء التي كانت ضحيتها الشابة رحمة لحمر.

واذ يتقدّمُ الائتلاف التونسي لإلغاء عقوبة الإعدام بأحرّ التعازي لعائلة الفقيدة ، ويدعو إلى الكشف عن خلفيات وحيثيّات هذه الجريمة في نطاق الشفافية المطلقة والمحاكمة العادلة ، فهو يُذكّرُ بأنّ مسؤولية ضمان أمن التونسيين والتونسيات ووقايتهم من العنف بجميع أشكاله وحماية ضحاياه وتعهّدهم ،هو واجب محمول على الدولة بجميع مؤسساتها، وبأنه لا يجُوزُ تحميل الحركة الحقوقية ومناضليها مسؤولية الانفلات والانخرام الأمني وتقصير الدولة في التصدّي لتصاعد الجريمة المنظّمة وشبكات التهريب والفساد وفي إفلات بارونـاتها من التتبّع والعقاب .

ويعتبرُ الائتلاف أنّنا لن ننجح في مواجهة تفاقم الجرائم الجنائية و الإرهابية بتنفيذ عقوبة الإعدام في أفراد يقترفونها ، بل يتحقق ذلك بمعالجة و اجتثاث الجذور السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و النفسية التي تُنتجُ و تُعيدُ إنتاج ظاهرة العنف المادي و الرمزي المتفاقمة ومُتعدّدة الأوجه : عنف الدولة - العنف الإرهابي -العنف الأسري - العنف في الفضاء العام - العنف في مواقع الشغل - العنف في المدرسة ...

ويُؤكّدُ الائتلاف أنّ رفض القتل يجب أن يُطبّق على الدولة و على الأشخاص على حدّ السواء، فلا يمكن أن نكون ضدّ ارتكاب أفراد لجريمة القتل ، وأن نعطي للدولة -أيا كانت مرجعيتها - الحقّ في ارتكاب جريمة نزع الحياة من الناس باسم "القانون" أو باسم "الدين" أو باسم "المصلحة العليا للوطن" او باسم "تحقيق الأمن" ....وغيرها من المُسوّغات المُشرّعة للظلم والقمع والاضطهاد التي جعلت من عقوبة الإعدام عقوبة مُكرّسة لثقافة الثأر والانتقام البائدة، وعقوبة انتقائية تمييزية تُمارسُها الدول ضدّ الفقراء و الأقليات و المُهمّشين ، وتُمارسُها القوى الاستعمارية ضدّ الوطنيين المقاومين. كما أنها عقوبة غير رادعة بدليل تواصل وقوع الجرائم في البلدان التّي تُنفّذها مثل السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، مقابل تراجعها في البلدان التي ألغتها مثل الدول السكندينافية. وهي خاصة عقوبة غير قابلة للمراجعة نُفّذت في حالات عديدة في حق أبرياء ووقع التفطن لذلك بعد فوات الاوان.

ان غالبية دول العالم ألغت عقوبة الإعدام اثر إلغاء وتجريم العبودية والميز العنصري والاستعمار. فبعد أن كان عدد الدول المُلغية للإعدام سنة 1977، 16 دولة، بلغ عددها سنة 2019 عدد 144من مجموع 193 دولة في العالم. أمّا في القارة الإفريقية فيبلغ عدد الدول التي ألغت عقوبة الإعدام لحدّ اليوم وأوقفت تنفيذه 45 من جملة 55 دولة. وتشتركُ تونس مع الدول المغاربية الخمسة في هذه الديناميكية الالغائية الدولية والإقليمية بتعليقها جميعا منذ أكثر من 30 سنة تنفيذ الإعدام. كما تُصوّتُ تونس منذ سنة 2012 لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتعليق تنفيذ الإعدام ،وهي طرف في عدد كبير من الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق الإنسان ،علاوة على ما ينصُّه دستورها من أنّ "الحق في الحياة مقدّس" .

إنّ الائتلاف التونسي لإلغاء عقوبة الإعدام إذ يُدينُ كل الجرائم الجنائية أو الإرهابية ويدعو إلى معاقبة مرتكبيها واجتثاث جذورها، فهو يُدينُ ويرفضُ بنفس القدر كل محاولات الدفع نحو التراجع عن تعليق تنفيذ عقوبة الإعدام المُتّبع في تونس منذ1991، باعتبارها تتعارض مع مسار التاريخ وتطوّره، واعتداء ونسفا للحقّ في الحياة وهو حقّ أساسي وأوّلي للبشر كما يُعرّفُه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والفصل 22 من الدستور التونسي. ويدعو الدولة التونسية إلى المصادقة على البروتوكول الاختياري الثاني للحقوق المدنية والسياسية والى مواصلة مسار تونس التحديثي الذي كانت سبّاقة فيه، على غرار إلغاء الرقّ و إلغاء تعدّد الزوجات و منح المرأة حقّ الترشح و التصويت....

كما يعتبرُ أنّ خطاب الدعوة للقتل والإعدام ونصب المشانق والتجييش المشبوه له ، هو جزء من مشروع سياسي يميني متطرّف متكامل يُعادي إرساء منظومة حقوق الإنسان والشعوب في شموليتها، وينفي مدنية الدولة وعُلوية القوانين بكلّ ما يتأتّى عن ذلك من تفعيل لا لعقوبة الإعدام فحسب بل لتبرير وتفعيل التعذيب والتمثيل وغيرها من انتهاكات الذّات والكرامة البشرية ،ولتصفية الحقوق التي دفع الشعب التونسي ثمنا باهظا من أجل تحقيقها.

الائتلاف التونسي لإلغاء عقوبة الإعدام
5 نهج الأطلس 1002 تونس
abolitionpm@gmail.com
71 357 336

رئيس الائتلاف التونسي لإلغاء عقوبة الإعدام
شكري لطيف